وزارة المالية والاقتصاد الوطني

Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الثالث 2020

البحرين 2030
BAHRAIN

صدر في ديسمبر 2020

نبذة عامة

عودة النمو الفصلي للاقتصاد في مملكة البحرين

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 7

يلخص التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين للربع الثالث من عام 2020 أحدث المستجدات على صعيد أداء الاقتصاد المحلي ككل وأداء القطاعات الاقتصادية، كما يستعرض تطور أبرز المؤشرات الاقتصادية للمملكة خلال الربع الثالث من عام 2020.

جاءت نتائج النمو الاقتصادي[1] لمملكة البحرين خلال الربع الثالث من عام 2020 متماشيةً مع أداء الاقتصاد العالمي الذي بدأ في التعافي من الانكماش الذي شهده خلال الربعين السابقين من العام الجاري نتيجة التداعيات والآثار غير المسبوقة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وانخفاض أسعار النفط العالمية. وحقق الاقتصاد المحلي نمواً حقيقياً بنسبة 1.4% مقارنة بالربع الثاني من عام 2020، مدفوعاً بتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وقرارات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء الداعمة لمبادرات الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية، والتي تجسدت في إطلاق حزمة مالية واقتصادية تتألف من أكثر من 20 مبادرة تجاوزت قيمتها 4.5 مليار دينار، أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين، بهدف ضمان استقرار سوق العمل والحفاظ على العمالة الوطنية، واسناد كافة القطاعات الاقتصادية وبالأخص الأكثر تضرراً منها.

- **نما اقتصاد مملكة البحرين خلال الربع الثالث بنسبة 1.4% بالأسعار الثابتة مقارنة بالربع الثاني من العام**، فيما بلغت نسبة النمو 10.8% بالأسعار الجارية. وانتعش القطاع غير النفطي خلال الربع الثالث من عام 2020 بعد استئناف الأنشطة الاقتصادية وصدور قرارات الانفتاح التدريجي، حيث سجل القطاع نمواً بنسبة 1.3% بالأسعار الثابتة، وبنسبة 7% بالأسعار الجارية. ومن جهة أخرى، سجل القطاع النفطي نمواً حقيقياً فصلياً بنسبة 1.7%، كما حقق نمواً بالأسعار الجارية بنسبة 48.1% نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية مدعومة بالتطورات الإيجابية في مجال اكتشاف التطعيمات المضادة لفيروس كورونا (كوفيد-19).

- **تراجع النمو الحقيقي لاقتصاد مملكة البحرين بنسبة 6.9% خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019**، فيما بلغت نسبة التراجع 9.2% بالأسعار الجارية. واستمر تأثر القطاع غير النفطي بتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) حيث سجل تراجعاً بنسبة 9.2% بالأسعار الثابتة، فيما سجل القطاع النفطي نمواً حقيقياً سنويًا بنسبة 3.4%.

- **شهدت عدة قطاعات اقتصادية غير نفطية تعافياً ملحوظاً خلال الربع الثالث على أساس فصلي**، حيث سجل قطاع الفنادق والمطاعم نمواً حقيقاً بنسبة 71.1%، كما حقق قطاع المواصلات والاتصالات نمواً بنسبة 22.4%، وبلغ نمو قطاع الصناعات التحويلية 4.2%، فيما نما قطاع المشروعات المالية وهو القطاع الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%.

- **راجع صندوق النقد الدولي توقعاته لتباطؤ النمو العالمي للعام 2020 من 5.2% إلى 4.4%**، مع تحسن التوقعات بشأن أداء اقتصاد الدول المتقدمة تزامناً مع استئناف الأنشطة الاقتصادية وتخفيف القيود

[1] جميع الإشارات إلى النمو في هذا التقرير تعني نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة، بعد تحييد أثر الأسعار "التضخم")، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

والتدابير الاحترازية التي تم فرضها للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد - 19)، ونتيجة للحزم التحفيزية والسياسات النقدية التي تبنتها الحكومات والبنوك المركزية، والتقدم الملحوظ لاكتشاف تطعيم فعّال لمكافحة الفيروس، وتحسن مستوى التجارة العالمية في ضوء تأكيد دول (أوبك+) على الالتزام بخفض إنتاج النفط مما أدى إلى تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية. أما بالنسبة لعام 2021، فمن المتوقع أن يعاود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي ارتفاعه مجدداً ليسجل نمواً بنسبة 5.2%.

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

	2018	2019	توقعات 2020	توقعات 2021
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	%1.8	%2.0	%5.4-	%5.0
القطاع غير النفطي	%2.5	%2.0	%7.1-	%6.2
القطاع النفطي	%1.3-	%2.2	%2.0	%0.0
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	%6.1	%2.2	%12.4-	%9.7
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (%)	%2.1	%1.0	%2.6-	%2.5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%6.5-	%2.3-	%9.5-	%5.7-
خام النفط (دولار الأمريكي للبرميل)	71.3	64.4	41.4	48.5

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 7

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

بدأ أداء الاقتصاد العالمي في التعافي من الانكماش الذي شهده خلال النصف الأول من عام 2020، تزامناً مع استئناف الأنشطة التجارية وتخفيف القيود والتدابير الاحترازية التي تم فرضها للحد من انتشار الفيروس، ونتيجة لإطلاق حزم الدعم وتبني البنوك المركزية لسياسات التحفيز النقدية الهادفة إلى التخفيف من التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، بالإضافة إلى التطورات الإيجابية في اكتشاف اللقاحات المضادة للفيروس.

ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر أكتوبر 2020، يتوقع الصندوق أن يتراجع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.4% خلال العام 2020، وهي نسبة أقل حدّة عمّا كان متوقعاً في تقرير الصندوق الصادر في شهر يونيو 2020 والتي بلغت 5.2%. أما بالنسبة لعام 2021، فمن المتوقع أن يعاود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي ارتفاعه مجدداً ليسجل نمواً بنسبة 5.2%. وخلال الربع الثالث من عام 2020، سجل اقتصاد عدد من الدول المتقدمة انتعاشاً ملحوظاً مقارنة بالربع الثاني من العام، إلا أن معظم الدول لازالت متخلفة عن نسب النمو المسجلة في نفس الفترة من عام 2019. ففي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من عام 2020 بنسبة سنوية بلغت 33.4% (أو نسبة فصلية 7.5%) مقارنةً بالربع الثاني من العام نفسه، بينما انكمش بنسبة 2.8% على أساس سنوي. كما نما إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي بنسبة 11.5% في الربع الثالث من العام مقارنة بالربع الذي سبقه، فيما تراجع بنسبة 4.3% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019. ومن بين دول الاتحاد الأوروبي، سجل اقتصاد فرنسا النمو الأسرع على أساس فصلي بنسبة 18.7%، تلتها إسبانيا بنسبة 16.7%، وإيطاليا بنسبة 15.9%. إلا أن بعض دول العالم لازالت مهددة بانتكاسة اقتصادية ثانية خلال الربع الرابع من العام نتيجة عودة بعض الدول إلى تشديد القيود مع ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19). من جهة أخرى، كانت الصين من الدول القلائل التي شهد اقتصادها نمواً على أساس سنوي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 4.9% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، وبنسبة 2.7% مقارنة بالربع الثاني من عام 2020.

كما شهد الربع الثالث من العام الجاري تحسناً ملحوظاً في الطلب العالمي على الطاقة، وارتفع حجم التجارة العالمية في ضوء تأكيد دول (أوبك+) المستمر على الالتزام بالاتفاق التاريخي بشأن الخفض القياسي لإنتاج النفط مما أدى إلى تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية المتضررة من جائحة فيروي كورونا (كوفيد-19). وارتفع الطلب على النفط في الربع الثالث من عام 2020 بنحو 8.4 مليون برميل يومياً، أي بنسبة 10% على أساس ربعي، لكنه انخفض بنحو 9.5 مليون برميل يومياً أو 9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

النمو الحقيقي لاقتصاد بعض الدول الكبرى (على أساس ربعي)

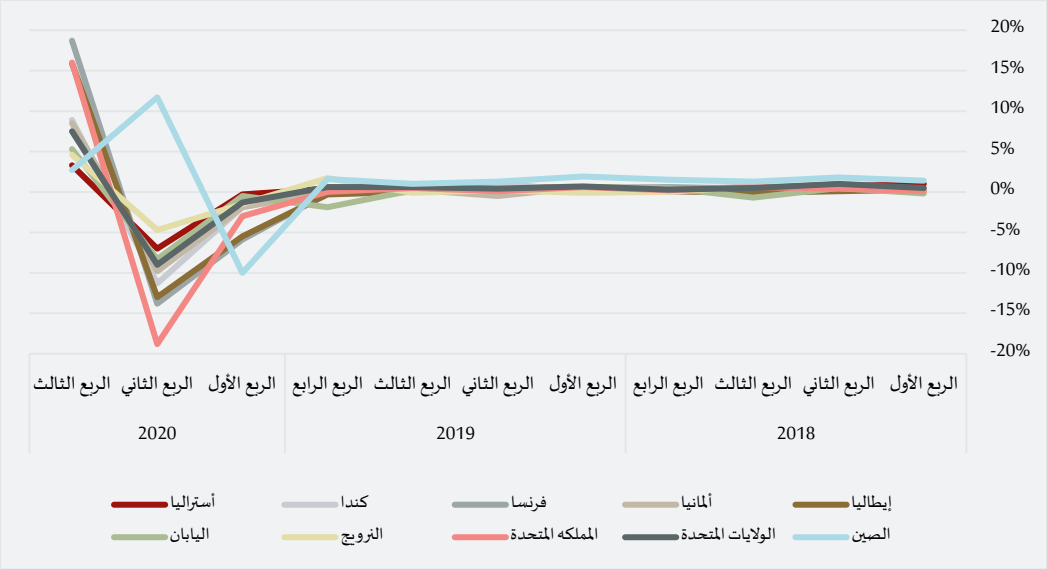

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أسعار النفط الخام - برنت (دولار للبرميل)

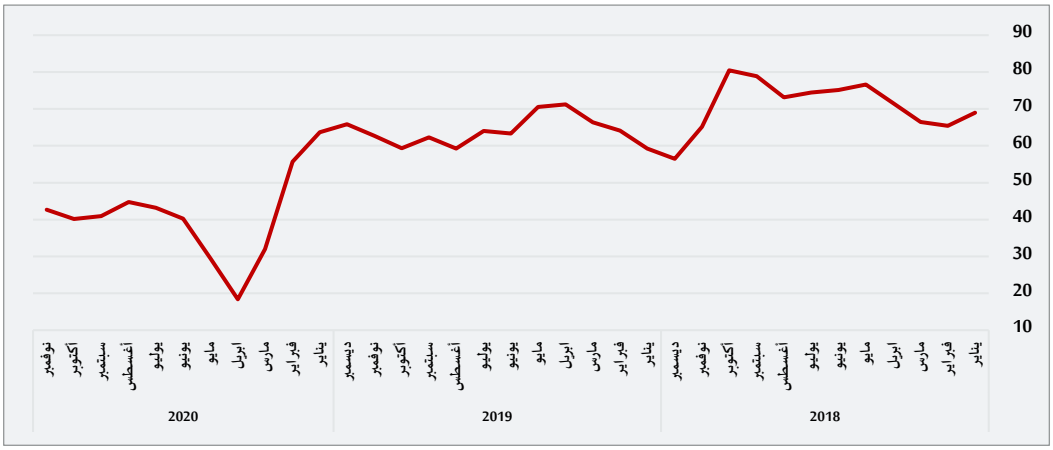

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

كشفت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية عن نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدل موسمياً بنسبة 1.8% في الربع الثالث من العام 2020، مقارنة بالربع الثاني من العام ذاته، مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 5.7%، بينما انخفض نمو القطاع النفطي بمقدار 3.6%. وحقق القطاع الخاص نمواً إيجابياً بنسبة 7.6%، كما حقق القطاع الحكومي نمواً إيجابياً بنسبة 1.5.%، فيما تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.6% على أساس سنوي، حيث سجل كل من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي انخفاضاً بنسبة 8.2% و2.1%، على التوالي.

ونشر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تقريره الاقتصادي للربع الثالث 2020، والذي أشار فيه إلى تعافي النشاط الاقتصادي جزئياً بعد عودة النشاط التجاري وتخفيف القيود على حركة السفر الدولي، كما شهد الربع الثالث ارتفاع الإنتاج الصناعي مع استئناف سلسلة التوريد بعد الانقطاعات التي شهدتها خلال الربع الثاني من العام. وعليه، تم تحديث توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2020 إلى حوالي -6.0%، ويتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنحو 5% في عام 2020. وانخفض إنتاج النفط بنسبة 4.1% على أساس سنوي في الربع الثاني وبنسبة 17.7% في الربع الثالث، تماشياً مع اتفاقية أوبك+. ويتوقع المصرف المركزي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.5% في عام 2021، مع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.6%.

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بيانات الحسابات القومية الأولية للربع الثالث من العام 2020، والتي أشارت إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مملكة البحرين بنسبة 1.4%، ونموه اسمياً (بالأسعار الجارية) بنسبة 10.8%، مقارنة بالربع الثاني من عام 2020. بينما شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً عند مقارنته بالربع المماثل من العام 2019، مسجلاً انكماشاً حقيقياً بنسبة 6.9%، واسمياً بنسبة 9.2%.

وشهد القطاع النفطي انتعاشاً في نموه الفصلي مقارنة بالربع الثاني من العام الحالي، محققاً نمواً حقيقياً بنسبة 1.7% ونمواً اسمياً بنسبة 48.1%. أما على أساس سنوي، فنما القطاع النفطي نمواً حقيقياً بنسبة 3.4%، فيما تراجع نمو القطاع اسمياً بنسبة 20.9% عاكساً تراجع أسعار النفط العالمية مقارنة بنفس الفترة من العام 2019. أما بالنسبة للقطاع غير النفطي، فأظهرت البيانات الأولية تحسناً ملحوظاً في أدائه الفصلي مقارنة بالربع الثاني من العام 2020، حيث بلغ النمو الحقيقي للقطاع غير النفطي 1.3%، و7% نمواً اسمياً، في حين سجل القطاع تراجعاً حقيقياً في النمو السنوي بنسبة 9.2%، وكذلك تراجعاً في نموه الاسمي بنسبة 7.3%.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

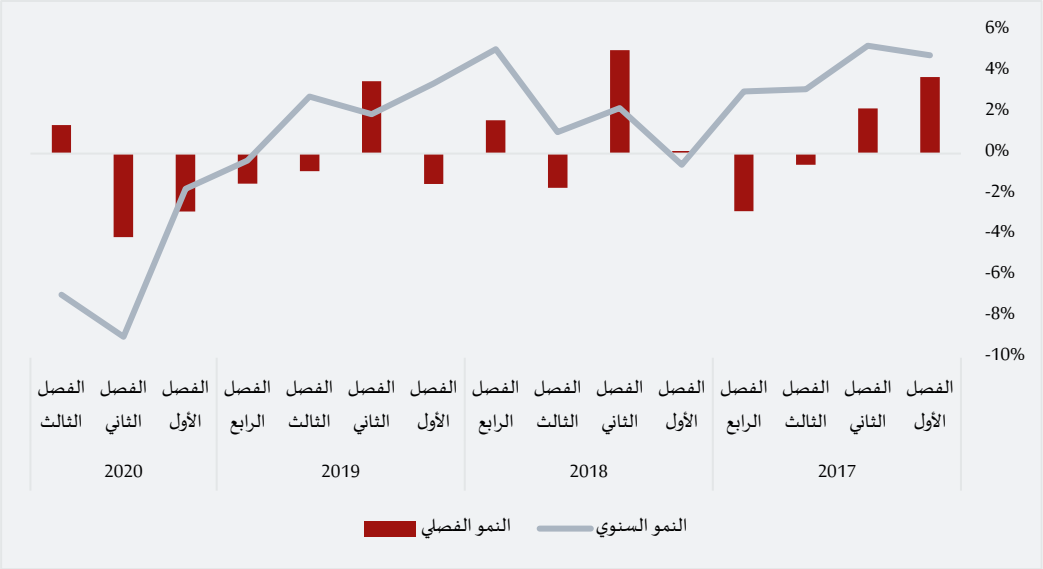

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 7

القطاع غير النفطي

عكست المؤشرات الاقتصادية الحيوية تحسن أداء القطاع غير النفطي خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بالربع الثاني من العام، حيث تشير البيانات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي بنسبة 1.3%، مدفوعاً بقرارات تمديد مبادرات الحزمة المالية والاقتصادية والتي تجاوزت قيمتها 4.5 مليار دينار، إلى جانب الافتتاح التدريجي للأنشطة التجارية.

حيث سجل قطاع الفنادق والمطاعم النمو الأعلى بين القطاعات غير النفطية على أساس فصلي خلال الربع الثالث من عام 2020، بنسبة نمو حقيقية بلغت 71.1%، إذ ارتفعت أعداد الزوار براً بنسبة 42.9% خلال الربع الثالث 2020 مقارنة بالربع الذي سبقه، كما ارتفعت أعداد القادمين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 147.3%. ووفقاً للبيانات الصادرة عن هيئة البحرين للسياحة والمعارض للربع الثالث من عام 2020، فقد بلغت نسبة نمو الإشغال الفندقي لفنادق أربع نجوم حوالي 36.4% وفنادق خمس نجوم حوالي 50%.

وتحسن النمو الحقيقي لقطاع المواصلات والاتصالات خلال الربع الثالث من عام 2020 بنسبة 22.4% على أساس فصلي، وبدا ذلك واضحاً في بيانات حركة الشاحنات عبر جسر الملك فهد حيث ارتفعت أعداد الشاحنات بنسبة 27.3% مقارنة بالربع الثاني من عام 2020، وكذلك في أعداد المشتركين في خدمات النطاق الواسع للإنترنت والتي نمت بنسبة 1.6% خلال نفس الفترة.

وشهد قطاع الصناعات التحويلية نمواً حقيقياً بنسبة 4.2% على أساس فصلي، عاكساً التحسن الذي أحرزه إنتاج شركة مصفاة البحرين (بابكو) بنسبة 11.8% مقارنة بالربع الثاني من العام، كما شهد إنتاج شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) نمواً بنسبة 1.9% وارتفع مستوى مبيعات الشركة بنسبة 0.6% على أساس فصلي، فيما تراجع إنتاج كل من شركة غاز البحرين الوطنية (بناغاز) بنسبة 2%، وشركة الخليج للصناعات البتروكيماوية (GPIC) بنسبة 1.7% مقارنة بالربع الثاني من عام 2020.

وبلغ معدل النمو الحقيقي لقطاع المشروعات المالية 3% على أساس فصلي، وهو أكبر القطاعات غير النفطية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وجاء أداء المؤشرات المالية متفاوتاً خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الذي سبقه، إذ تراجع مؤشر عرض النقد (ن3) بنسبة 1.2%، كما تراجعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 1.7%، بينما نما مستوى الودائع المحلية من غير المصارف نمواً ملحوظاً بنسبة 27.6%، فيما استقر مستوى القروض والتسهيلات من مصارف التجزئة مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.1%. كما كان أداء المؤشرات إيجابياً على أساس سنوي، حيث ارتفع مؤشر عرض النقد (ن3) بنسبة 4.1%، والميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 2.4%، ومستوى الودائع المحلية من غير المصارف بنسبة 0.3%، وقيمة قروض والتسهيلات من مصارف التجزئة بنسبة 4.2% مع نهاية الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وسجل قطاعا البناء والتشييد، والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال نمواً حقيقياً طفيفاً خلال الربع الثالث من العام 2020 مقارنةً بالربع الثاني من العام الجاري؛ بنسبة 0.3% لكل منهما.

أما بالنسبة للقطاعات غير النفطية الأخرى، فتراجع النمو الحقيقي لقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 12.4%، كما تراجع أداء كل من قطاع الكهرباء والماء بنسبة 1.2%، وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة 0.6%، فيما استقر أداء قطاع التجارة والذي سجل نمواً سالباً بنسبة 0.1%.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس فصلي حسب القطاع

السنة	2019				2020		
النشاط الاقتصادي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
النفط الخام والغاز الطبيعي	%8.4-	%11.1	%1.5	%1.6-	%8.3-	%12.7	%1.7
الصناعات التحويلية	%3.4-	%3.1	%5.0	%0.7	%3.8-	%7.7-	%4.2
الكهرباء والماء	%15.6	%1.1	%2.9	%4.5-	%21.8	%12.6	%1.2-
البناء والتشييد	%0.9	%1.8	%2.0-	%1.6	%1.0-	%0.7-	%0.3
التجارة	%3.0-	%0.5	%1.2	%1.4	%3.2-	%8.4-	%0.1-
الفنادق والمطاعم	%5.1	%3.9-	%4.4	%5.2-	%32.7-	%41.9-	%71.1
المواصلات والاتصالات	%8.4-	%2.6	%9.3	%7.4-	%10.0-	%42.6-	%22.4
الخدمات الاجتماعية والشخصية	%2.0-	%1.4	%4.2	%0.7	%4.8-	%15.4-	%0.6-
الأنشطة العقارية	%3.5-	%0.9	%1.1-	%2.8	%3.0-	%6.6-	%0.3
المشروعات المالية	%4.4-	%0.5	%0.2	%0.5-	%2.4-	%1.0-	%3.0
الخدمات الحكومية	%0.3	%5.2	%14.9-	%7.0-	%11.8	%9.3	%12.4-
أخرى	%58.4	%2.2	%13.0-	%0.5-	%11.6	%9.5-	%0.6
الناتج المحلي الاجمالي	**%1.5-**	**%3.6**	**%0.9-**	**%1.5-**	**%2.8-**	**%4.1-**	**%1.4**
الناتج المحلي غير النفطي	%0.0	%2.0	%1.4-	%1.5-	%1.6-	%7.6-	%1.3

لاتزال مملكة البحرين تحقق نجاحاً ملحوظاً في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتجاوز 79%، وقد حافظ قطاع المشروعات المالية على الصدارة بنسبة مساهمة بلغت 17.1%، تلاه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 14.8%، وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 12.3%، في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي حوالي 20.3%.

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث 2020

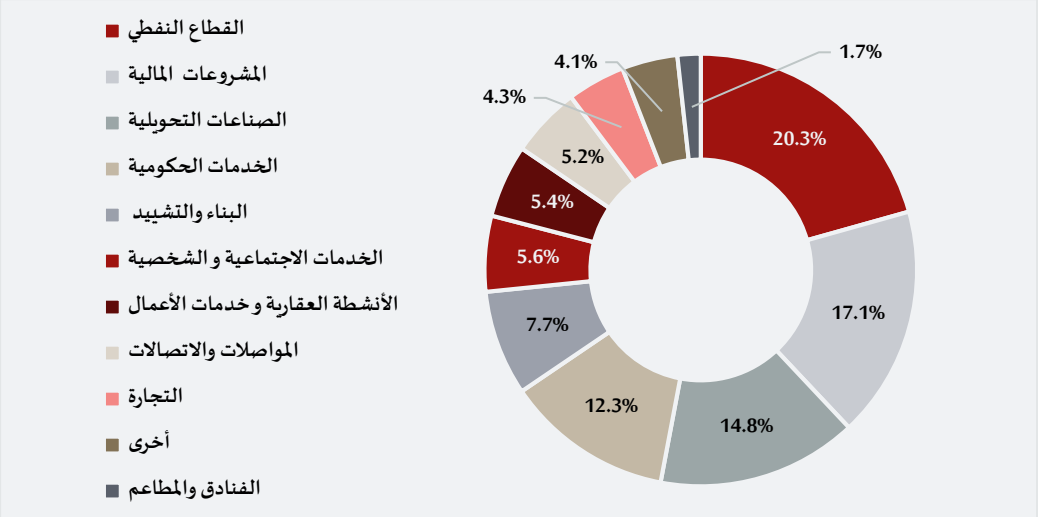

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

شهد القطاع النفطي انتعاشاً على أساس فصلي نتيجة ارتفاع مستويات الإنتاج نسبياً مقارنة بالربع الثاني من العام الحالي. حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي بنسبة 1.7%، كما نما نمواً اسمياً بنسبة 48.1%. أما على أساس سنوي، فبلغ النمو الحقيقي للقطاع النفطي بنسبة 3.4%، فيما تراجع النمو الاسمي للقطاع بنسبة 20.9%.

وارتفع متوسط إجمالي إنتاج النفط ليصل إلى حوالي 206,064 برميل يومياً بزيادة سنوية مقدارها 4.2%. كما ارتفع متوسط الإنتاج من حقل أبو سعفة إلى 163,294 برميل يومياً، مشكلاً زيادة بنسبة 5.4% على أساس سنوي، في حين تراجع متوسط إنتاج حقل البحرين تراجعاً سنوياً طفيفاً بنسبة 0.3%، إذ بلغ متوسط الإنتاج 42,770 برميل يومياً. وبلغ متوسط إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب حوالي 237,880 مليون قدم مكعب، متراجعاً بنسبة 2.2% على أساس سنوي، فيما تم إعادة حقن حوالي 27.3% من إجمالي الغاز المنتج في القطاع النفطي.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

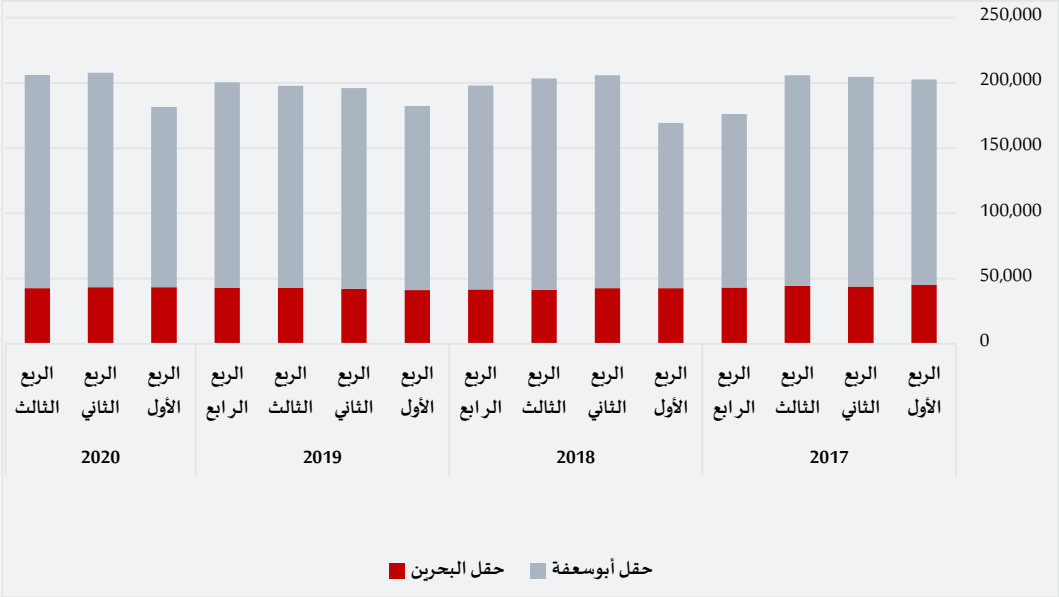

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

وواصل القطاع النفطي إنجازاته الرامية إلى نمو وازدهار الاقتصاد الوطني عبر الاستمرار في الاستثمار في عدد من المشاريع الاستراتيجية على الرغم من الظروف غير المسبوقة والتي يشهدها العالم أجمع، كان أهمها مشروع تحديث مصفاة نفط البحرين (بابكو) والذي تجاوزت نسبة الإنجاز فيه 60% حتى الآن، وهو المشروع الأكبر من ناحية الاستثمارات في تاريخ مملكة البحرين بتكلفه تقدر بحوالي 6.9 مليار دولار أمريكي.

ومن إنجازات القطاع النفطي الأخرى:

- وقعت شركة تطوير للبترول اتفاقية جديدة لإعداد دراسة مشتركة مع شركة ايني (Eni) الإيطالية بشأن القاطع البحري رقم 2 بهدف تقييم الإمكانات الهيدروكربونية والبيانات الجيولوجية والجيوفيزيائية ذات الصلة بالمنطقة، وذلك في إطار الجهود لاستكشاف وتطوير حقول النفط والغاز في المملكة.

- خلال التسعة الأشهر الأولى من العام الجاري، تصدر قطاع النفط والغاز قائمة ترسيات مجلس المناقصات والمزايدات بقيمة تقدر بـ 277.4 مليون دينار، وقد حلّت شركة تطوير للبترول في المرتبة الأولى كأعلى الجهات المتصرفة من حيث قيم الترسيات بقيمة إجمالية تبلغ 267.6 مليون دينار.
- تعمل شركة تطوير على إنشاء منشأه مركزية لوحدات تجفيف الغاز لمواكبة الطلب المستمر للطاقة في المملكة، وقد تلقت الشركة عطاءات لتركيب 20 وحدة تجفيف الغاز للسنوات الخمس القادمة، بلغت قيمة أقلها 161 مليون دولار أمريكي.
- تجري شركة تطوير محادثات مع أكثر من 60 شركة نفط عالمية لتطوير حقل خليج البحرين والقيام بحفر 8 آبار جديدة في البحر، بعمق 8 آلاف قدم رأسية وقد يمتد إلى 13 ألفاً، وامتداد أفقي يبدأ من 3 آلاف قدم وقد يصل إلى أكثر من 10 آلاف قدم.
- وقعت شركة أسري اتفاقية تعاون مشترك مع شركة "وودلاندز" القابضة ذ.م.م. (وودسيرف)، بهدف توفير الخدمات المتعلقة بصناعة النفط والغاز في مملكة البحرين، وذلك عبر توفير حلول إنتاجية متكاملة لتحقيق أقصى قدر ممكن من معدل الاسترداد وتسريع الإنتاج من الموارد غير التقليدية.

المشاريع التنموية

وفقاً لإحصائيات مجلس المناقصات والمزايدات، تم طرح 317 مناقصة إلكترونية وفتح 230 منها منذ تدشين المجلس للمرحلة الثانية من نظام المناقصات الإلكتروني وأتمتة كل إجراءات المناقصات والمزايدات في شهر إبريل 2020 وحتى شهر سبتمبر 2020؛ بهدف زيادة فاعلية وكفاءة عمليات المناقصات والذي من شأنه النهوض بنظام المشتريات الحكومية.

فخلال التسعة الأشهر الأولى من العام الجاري، تمت ترسية 1,022 مناقصة ومزايدة بقيمة إجمالية تتجاوز 1مليار دينار، حيث تصدر قطاع النفط والغاز قائمة الترسيات بقيمة تقدر بـ 277.4 مليون دينار، يليه قطاع الإنشاءات والاستشارات الهندسية بقيمة تقدر بحوالي 265.0 مليون دينار.

وأما بالنسبة لبرنامج التنمية الخليجي، فبلغت قيمة المشاريع التي تم تخصيصها ضمن خطة البرنامج منذ إطلاقه حوالي 7.4 مليار دولار أمريكي. وشهدت قيمة المشاريع الممولة زيادةً خلال الربع الثالث من العام 2020 مع ترسية مشاريع بقيمة 0.2 مليار دولار أمريكي ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حوالي 5.1 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.5% عما كانت عليه في نهاية الربع الثاني من عام 2020. كما بلغت القيمة الإجمالية للمبالغ المستحقة للمشاريع التنموية خلال الربع الثالث حوالي 0.2 مليار دولار أمريكي، ليصبح بذلك إجمالي المبالغ المستحقة منذ إطلاق البرنامج حوالي 3.9 مليار دولار أمريكي، بزيادة فصلية وقدرها 5%.

وتم خلال الربع الثالث من العام 2020 ترسية عدد من العقود لمشاريع الكهرباء والماء المندرجة تحت مظلة الصندوق السعودي للتنمية كمشروع تطوير البنى التحتية لجزر حوار، وأعمال الكابلات البحرية والأرضية جهد 66 كيلوفولت، وعقدي إنشاء محطات نقل الكهرباء جهد 220 و66 كيلوفولت للمشاريع الإسكانية، بالإضافة إلى عقد إنشاء محطات نقل الكهرباء والماء لمشروع الرملي الإسكاني "المرحلة الأولى"، كما تم ترسية عقد لبناء 303 وحدة سكنية في مدينة سلمان الممول من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

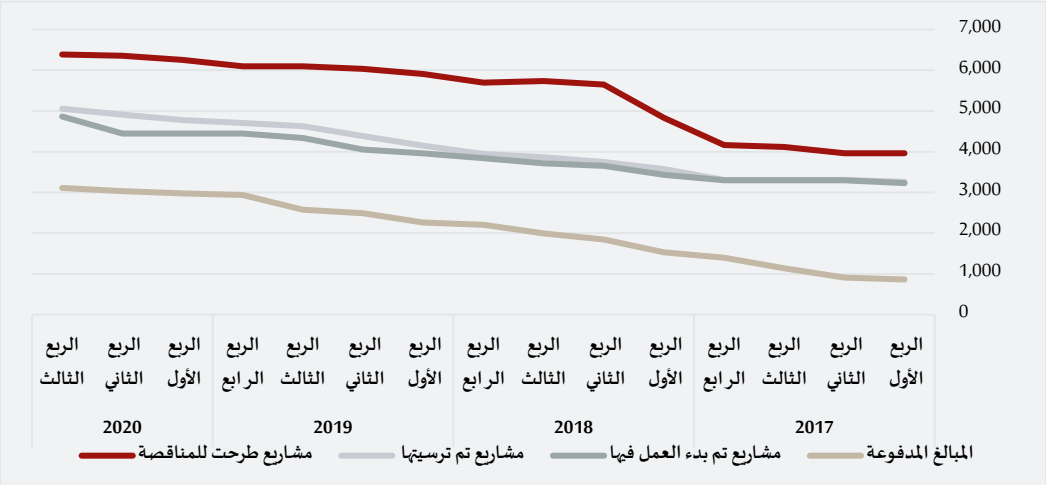

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ومن أبرز مستجدات المشاريع التنموية الأخرى:

- تدشين أعمال المرحلة الانشائية الثانية والأخيرة من مشروع مبنى المسافرين الجديد بمطار البحرين الدولي، والتي تشتمل على بناء الجزء الغربي من المبنى، وهدم الجزء الشرقي من مبنى المسافرين الحالي.
- بدأت وزارة الإسكان العمل بالمرحلة الأولى من مشروع شرق سترة الإسكاني في 27 ديسمبر 2020، في حين سيكون تسليم المواطنين للمرحلة الأولى لتسكينهم في ديسمبر 2022، وسيتم استكمال مراحل بناء المشروع في المرحلتين الثانية والثالثة مع نهاية عام 2025 في الدورة المالية المقبلة.
- افتتاح مشروع تقاطع سار والذي يعد أحد المشاريع الاستراتيجية الرائدة والنوعية في قطاع البنية التحتية التي تدعم الأهداف التنموية المنشودة وتسهم في تطوير شبكة الطرق في المملكة، ويهدف المشروع إلى تسهيل انسيابية الحركة المرورية على أحد أهم الشوارع الرئيسية في البحرين، بحيث يرفع السعة الاستيعابية للمركبات من 900 مركبة في الساعة إلى 3600 مركبة في الساعة، مما سيسهم في خفض الازدحام المروري على هذا الشارع الحيوي الذي يبلغ حجم الحركة المرورية الحالية عليه 173 ألف مركبة في اليوم (في الاتجاهين)، و11 ألف مركبة في الساعة الواحدة للاتجاهين بأوقات الذروة.
- حتى شهر ديسمبر 2020، تم إنجاز 62% من مشروع تطوير شارع الشيخ زايد، كما تم الانتهاء من تطوير الجزء الأول من المشروع نهاية شهر نوفمبر 2020، أما القسم الثاني من المشروع فيشمل توسعة شارع الشيخ زايد من مسارين إلى ثلاثة مسارات بطول 3.2 كم ويمتد من شارع الشيخ خليفة بن سلمان غرباً إلى مدرسة تدريب السياقة شرقاً، ومن المتوقع افتتاح هذه الجزئية في الربع الأول من العام 2021. وأما القسم الثالث من المشروع فهو توسعة شارع سلماباد الخارجي من مسارين إلى ثلاثة مسارات وبطول 3.2 كم، ومن المتوقع افتتاح هذا القسم في النصف الثاني من العام 2021. كما يتضمن المشروع إنشاء خط رئيسي للصرف الصحي بطول 1.2 كم.
- ضمن مبادرة تطوير الوحدات السكنية على الأراضي الحكومية، تم تدشين المرحلة التجريبية من مناقصة تنفيذ الوحدات السكنية بضاحية اللوزي في شهر أكتوبر 2020 بالتعاون مع بنك الإسكان. ومن المقرر التوسع في تنفيذ العديد من المشاريع الأخرى في مختلف محافظات المملكة من خلال طرح مجموعة حزم لتطوير عدد من الأراضي في مناطق مختلفة بالمملكة لبناء نحو 15 ألف وحدة سكنية على مدى 10 سنوات حال اجتيازه المرحلة التجريبية.

التبادل التجاري

أشارت منظمة التجارة العالمية إلى تسجيل ارتفاع جزئي في مستوى التبادل التجاري والإنتاج العالمي في الربع الثالث، وهو ما جاء متماشياً مع نتائج التجارة الخارجية في المملكة خلال نفس الربع والصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، إذ ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية بنسبة 18.9%، وقيمة الصادرات وطنية المنشأ بنسبة 23.9% مقارنة بالربع الثاني من العام 2020، في حين تراجعت القيمة الإجمالية للواردات غير النفطية تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.1% خلال نفس الفترة.

وعلى أساس سنوي، انخفضت القيمة الإجمالية للواردات غير النفطية بنسبة 8.7% مشكلة ما قيمته 1,166.5 مليون دينار، فيما ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات بنسبة 3.6%، والتي تشكل الصادرات الوطنية المنشأ النسبة الأكبر منها، والتي بدورها قد انتعشت في الربع الثالث بزيادة نسبية بلغت 14.6% محققة قيمة إجمالية تبلغ 668.9 مليون دينار. وعليه، شهد الميزان التجاري للسلع غير النفطية تحسناً ملحوظاً خلال الربع الثالث من العام 2020، مع تقلص العجز التجاري بنسبة 28.3% على أساس سنوي من 494 مليون دينار في الربع الثالث من العام 2019 إلى 355 مليون دينار بنهاية الربع الثالث من العام الجاري.

التجارة غير النفطية (مليون دينار بحريني)

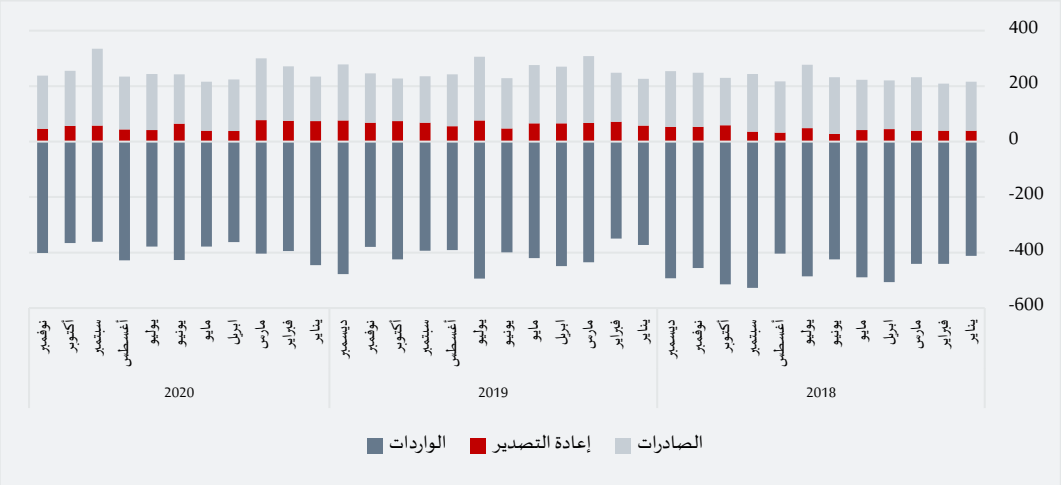

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

وفيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال الربع الثالث من عام 2020:

الصادرات		الواردات	
الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات	الدولة	النسبة من إجمالي الواردات
المملكة العربية السعودية	%20.5	جمهورية الصين الشعبية	%12.2
ماليزيا	%12.4	سويسرا	%8.8
سلطنة عمان	%8.4	أستراليا	%7.1
الولايات المتحدة الأمريكية	%7.4	المملكة العربية السعودية	%7.1
الإمارات العربية المتحدة	%6.0	الإمارات العربية المتحدة	%6.5

ووفقا لبيانات ميزان المدفوعات للربع الثالث 2020 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، فقد بلغت قيمة صادرات مملكة البحرين حوالي 1.4 مليار دينار، مسجلة بذلك انخفاضاً سنوية بنسبة 16.6%، حيث تراجعت الصادرات النفطية بنسبة 34% على أساس سنوي وبلغت قيمتها الفعلية نحو 0.6 مليار دينار، في حين سجلت الصادرات غير النفطية نمواً بنسبة 3.6%، لتصل قيمتها إلى حوالي 0.8 مليار دينار. وفيما يخص تحويلات العاملين للخارج، فقد انخفضت بنسبة 1% إلى 277.3 مليون دينار خلال الربع الثالث 2020. في حين حقق إجمالي الحساب المالي تحسناً بنسبة 15.8% ليبلغ 309.3 مليون دينار.

ميزان المدفوعات (مليون دينار بحريني)

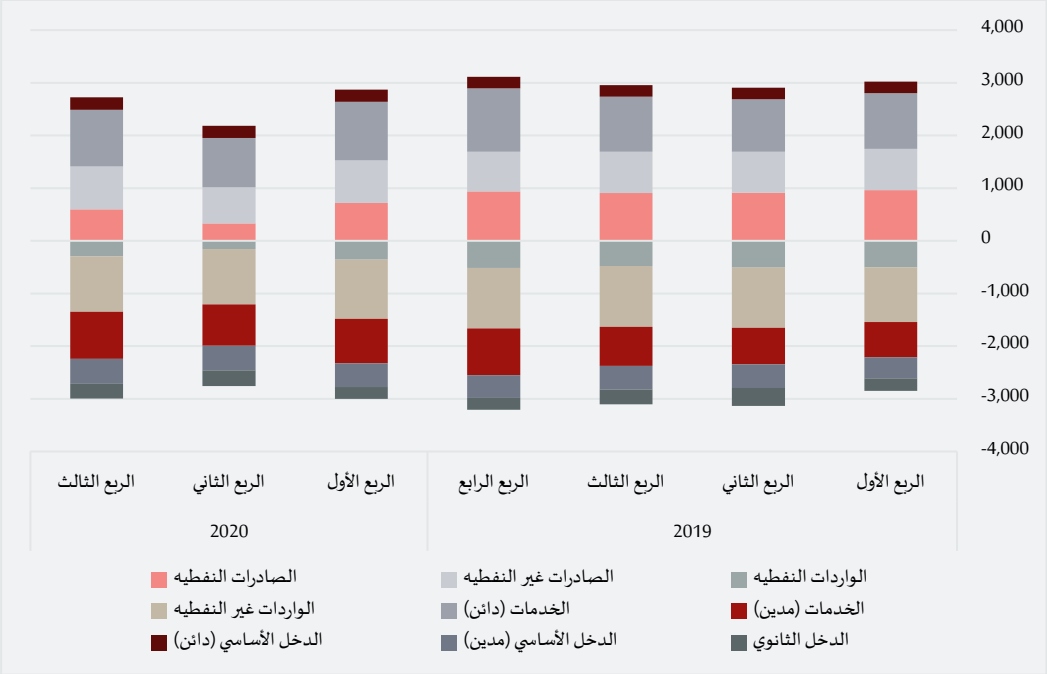

المصدر: مصرف البحرين المركزي

معدلات التضخم

شهد مؤشر أسعار المستهلك تراجعاً خلال الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالعام السابق، حيث تراجع متوسط معدل التضخم بنسبة 2.6% على أساس سنوي خلال الأشهر يوليو حتى سبتمبر من العام 2020، وتفاوت متوسط معدل التضخم خلال الربع الثالث من عام 2020، فبين شهري أغسطس وسبتمبر من عام 2020 تحسن النمو من بعد تراجعه بنسبة 3.6% في شهر أغسطس ليتباطأ بنسبة 1.5% في شهر سبتمبر.

وسجلت أسعار "مجموعات الغذاء" أعلى نسبة تضخم سنوية خلال الربع الثالث من عام 2020 بلغت 3.9%، وارتفع الطلب على المواد الغذائية الأساسية لا سيما الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة 8.2% وكذلك أسعار الزيوت والدهون بنسبة 7.3%. وارتفعت مجموعة "النقل" بنسبة 2.7% خلال الربع الثالث. بينما سجلت مجموعة "الترفيه والثقافة" أكبر انخفاض في الأسعار بلغت نسبته 39.9% خلال الربع الثالث من عام 2020، تلتها مجموعة "الملابس والأحذية" بانخفاض وقدره 9.7%، أما بالنسبة لمجموعة "الفنادق والمطاعم" والتي انخفضت أسعارها خلال الربع الثالث فأتت ثالثاً من حيث الانخفاض بنسبة 8.7%. في حين استقرت معدلات التضخم نسبياً في أسعار مجموعة "الصحة" والاتصالات خلال الربع الثالث من عام 2020.

تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

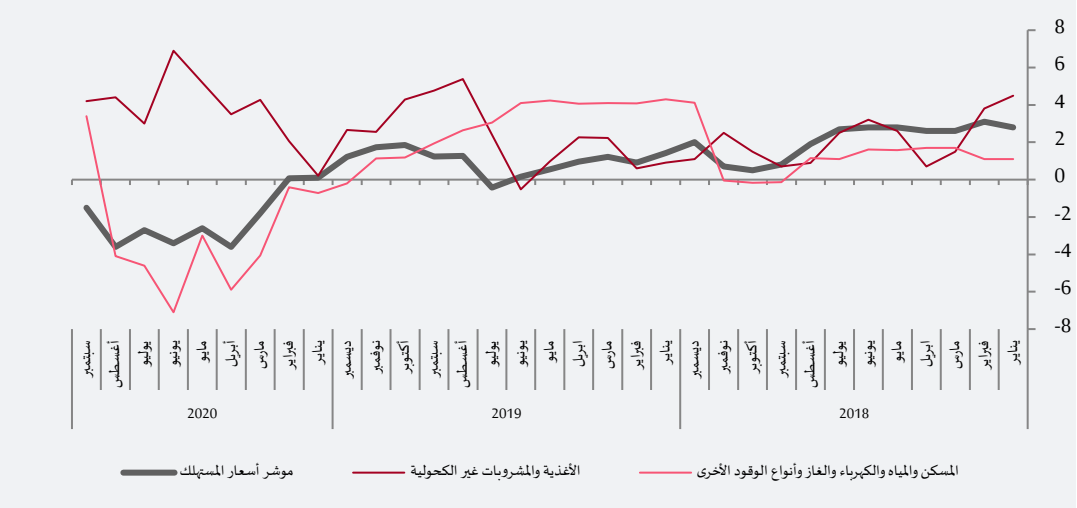

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات الإقراض والودائع

استمر الإقراض المصرفي المقدم من قبل مصارف قطاع التجزئة في مملكة البحرين بنفس المعدلات السابقة، حيث سجل نمواً طفيفاً في نهاية الربع الثالث من العام 2020 بنسبة 0.1% مقارنةً مع نهاية الربع الثاني، بينما ارتفع بنسبة 4.2% على أساس سنوي، حيث بلغ إجمالي قيمة القروض 10.2 مليار دينار بحريني في نهاية الربع الثالث.

وبلغت قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال مع نهاية الربع الثالث من عام 2020 نحو 5.3 مليار دينار بحريني، مشكلةً 52% من إجمالي القروض بنمو سنوي وقدره 2.6%، بينما انخفضت على أساس فصلي بنسبة 1.5%. وارتفعت قيمة القروض المقدمة لقطاع الأفراد بنسبة 5.8% على أساس سنوي وبنسبة 2.9% على أساس فصلي بقيمة إجمالية وقدرها 4.6 مليار دينار بحريني. وفيما يخص القطاع الحكومي، فقد ارتفعت قيمة الاقتراض المصرفي بنسبة 9.8% مع نهاية الربع الثالث من عام 2020، على أساسٍ سنوي، بينما انخفضت بنسبة 9.7% مقارنةً مع الربع السابق، بقيمة إجمالية وقدرها 0.3 مليار دينار بحريني.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

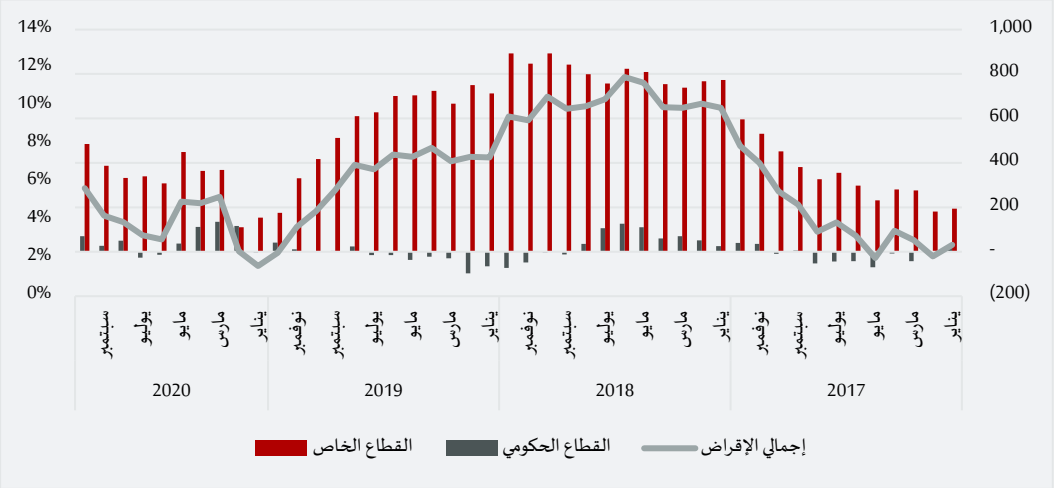

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وشهدت قيمة الودائع المصرفية لغير البنوك ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.3% في نهاية الربع الثالث على أساس سنوي وانخفاضاً بنسبة 0.9% على أساس فصلي. في حين سجلت الودائع الإجمالية من غير المصارف بالعملة الأجنبية انخفاضاً بنسبة 6.4% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي وانخفاضاً بنسبة 3.4% مقارنة بالربع الثاني من العام الحالي، بينما ارتفعت الودائع الإجمالية بالدينار البحريني بنسبة سنوية وقدرها 5.4%، وبنسبة فصلية بلغت 0.9%.

الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)

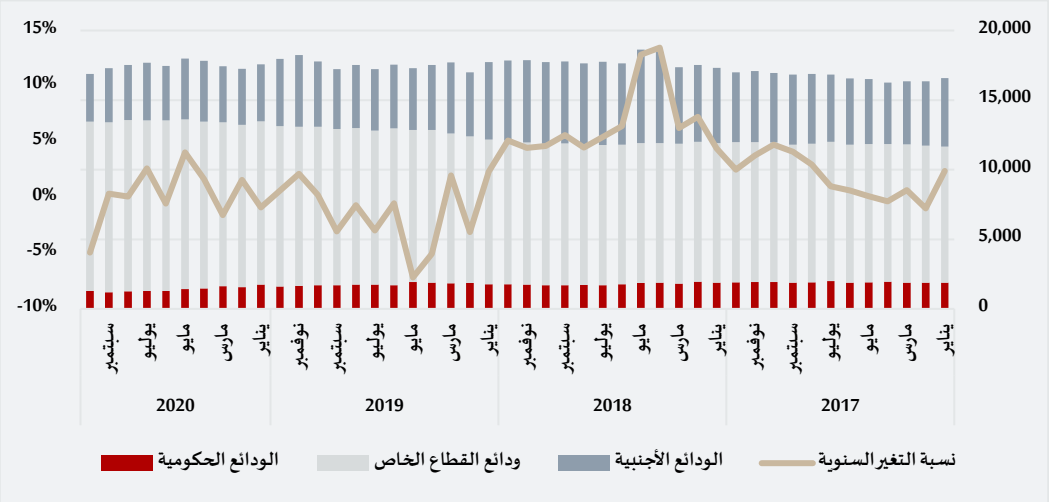

المصدر: مصرف البحرين المركزي

واستمر متوسط سعر الفائدة في الانخفاض تماشياً مع قرارات مصرف البحرين المركزي بخفض أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف لمصارف التجزئة، حيث انخفض متوسط معدل سعر الفائدة على القروض الشخصية إلى 4.7% في شهر سبتمبر 2020، بانخفاض قدره 6.1% مقارنة بالسنة الماضية، كما انخفض متوسط سعر الفائدة للقروض التجارية بنسبة 16.8% ليصل إلى 3.8% في سبتمبر 2020، كما تم خفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 1.75% إلى 1.00%. وخفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.50% إلى 0.75%، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 2.20% إلى 2.00%. هذا وبالإضافة إلى خفض سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 2.45% إلى 2.25%.

متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

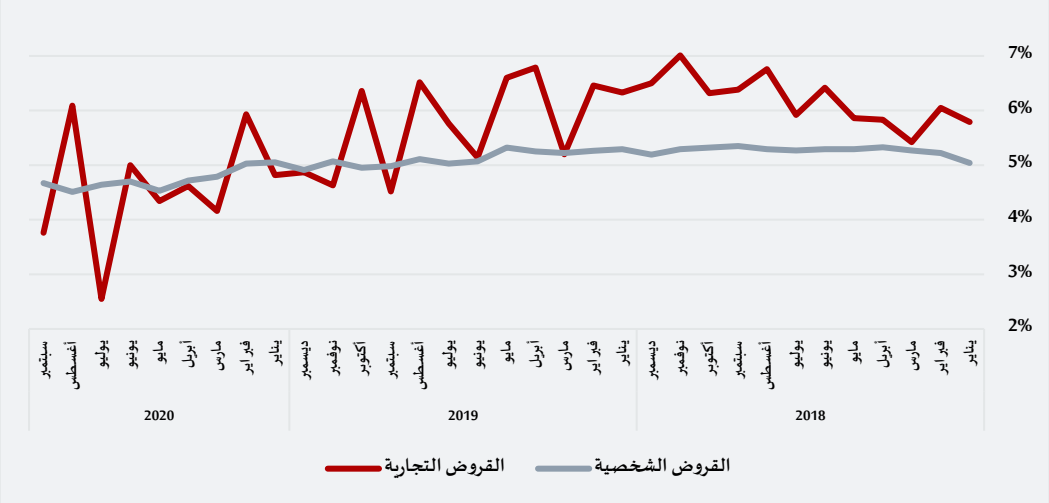

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بورصة البحرين

شهدت مؤشرات بورصة البحرين تراجعاً خلال الربع الثالث من العام 2020 مقارنةً بالربع ذاته من العام 2019، حيث أقفل مؤشر البحرين العام عند مستوى 1,434.49 نقطة بنهاية الربع الثالث مسجلاً انخفاضاً بنسبة 10.9%مقارنةً بمطلع العام، وبنسبة 5.4% مقارنةً بالربع الثالث من العام الماضي. وبلغت القيمة السوقية للبورصة بنهاية الربع الثالث من العام الجاري 8.9 مليار دينار مقارنةً بـ 9.54 مليار ينار بحريني في الربع الثالث من عام 2019، مسجلاً انخفاضاً سنوياً بنسبة 6.7%.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

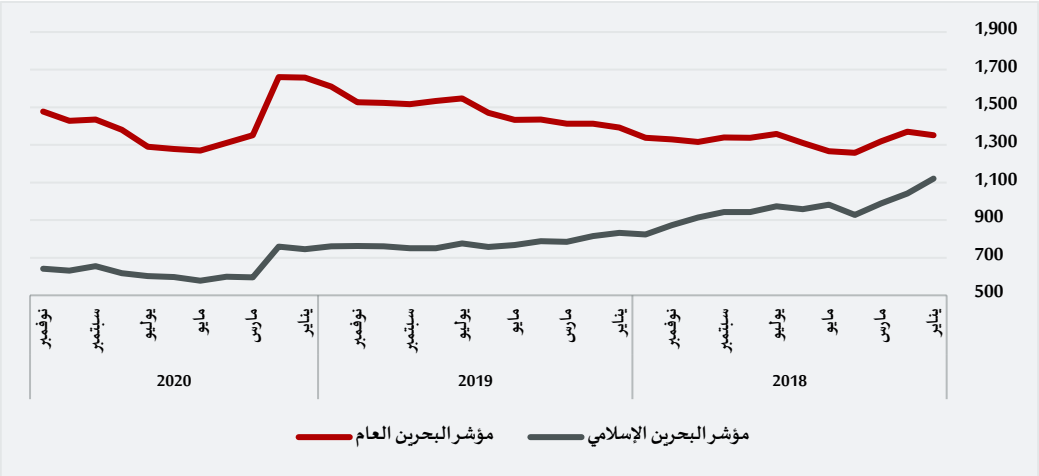

المصدر: بورصة البحرين

ومن أبرز التطورات على الصعيد المالي، استمرار الحزمة المالية والاقتصادية التي تم إطلاقها وفق التوجيهات الملكية السامية لتخفيف انعكاسات جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19)، حيث أعلن المصرف عن استجابة المصارف بتأجيل مدفوعات القروض لعملائها من الأفراد والشركات لمدة 6 شهور اعتباراً من يناير 2021، بما لا يؤثر على سيولة المصارف وملائتها المالية، على أن يتم احتساب أسعار الفائدة والرسوم المقررة من قبل المصارف على هذه القروض خلال فترة التأجيل.

وواصل مصرف البحرين المركزي إصداره المنتظم لسندات الخزانة قصيرة الأجل والصكوك:

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (٪)	متوسط السعر (٪)	زيادة الاكتتاب (٪)
1 يوليو 2020	Treasury Bills No. 1815	70	91	2.31	99.419	100
8 يوليو 2020	Treasury Bills No. 1816	70	91	2.29	99.423	167
9 يوليو 2020	Sukuk Al Ijarah No. 179	26	182	2.58	-	465
15 يوليو 2020	Sukuk Al Salam No. 231	43	91	2.29	-	214
22 يوليو 2020	Treasury Bills No. 1817	70	91	2.27	99.429	155
23 يوليو 2020	Treasury Bills No. 71	100	365	2.77	97.277	103
29 يوليو 2020	Treasury Bills No. 1818	70	91	2.25	99.435	155
2 أغسطس 2020	Treasury Bills No. 1819	35	182	2.50	98.750	110
5 أغسطس 2020	Treasury Bills No. 1820	70	91	2.24	99.437	100
6 أغسطس 2020	Sukuk Al Ijarah No. 180	26	182	2.50	-	358
12 أغسطس 2020	Treasury Bills No. 1821	70	91	2.25	99.435	161
19 أغسطس 2020	Sukuk Al Salam No. 232	43	91	2.25	-	259
26 أغسطس 2020	Treasury Bills No. 1822	70	91	2.26	99.432	101
27 أغسطس 2020	Treasury Bills No. 72	100	365	2.81	97.236	100
30 أغسطس 2020	Treasury Bills No. 1823	35	182	2.54	98.729	100
2 سبتمبر 2020	Treasury Bills No. 1824	70	91	2.24	99.436	111
9 سبتمبر 2020	Treasury Bills No. 1825	70	91	2.24	99.437	100
10 سبتمبر 2020	Sukuk Al Ijarah No. 181	26	182	2.54	-	639
16 سبتمبر 2020	Sukuk Al Salam No. 233	43	91	2.24	-	304
23 سبتمبر 2020	Treasury Bills No. 1826	70	91	2.23	99.440	118
24 سبتمبر 2020	Treasury Bills No. 73	100	365	2.82	97.228	101
27 سبتمبر 2020	Treasury Bills No. 1827	35	182	2.60	98.703	100
30 سبتمبر 2020	Treasury Bills No. 1828	70	91	2.22	97.441	100

سوق العمل

لعبت الحزمة المالية والاقتصادية دوراً كبيراً في دعم استقرار سوق العمل، وبالأخص مبادرات تكفل الحكومة بدفع رواتب العمال البحرينيين المؤمن عليهم. وتم حتى تاريخه دعم أكثر من 11 ألف شركة في القطاع الخاص، يعمل بها أكثر من 70 ألف بحريني.

ووفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الثالث من عام 2020، ارتفع إجمالي عدد العاملين البحرينيين بنسبة 1% مقارنة بالربع الثالث من عام 2019، نتيجة ارتفاع أعداد العاملين البحرينيين في القطاع العام بنسبة 3.3% على أساس سنوي ليصل إجمالي عدد العاملين إلى 47,600 عامل، فيما سجلت أعداد العاملين البحرينيين في القطاع الخاص انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.1% مقارنة بالربع ذاته من العام الماضي ليصل إلى 94,923 عامل، وهو ما يعكس استقرار سوق العمل وجهود الحفاظ على العمالة البحرينية في القطاع الخاص. وبالنسبة للأجور، فقد انخفض متوسط الأجر الشهري للعاملين البحرينيين في القطاع العام بنسبة 0.4% على أساس سنوي ليصل إلى 830 دينار بحريني، في حين ارتفع متوسط الأجر الشهري للعاملين البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 2.2% ليصل إلى 760 دينار. من جهة أخرى، انخفض عدد العاملين غير البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 10.5% على أساس سنوي، فيما ارتفع متوسط الأجر الشهري بنسبة 4.9% ليصل إلى 258 دينار.

التغيير السنوي في أعداد المسجلين حسب الفئة (%)

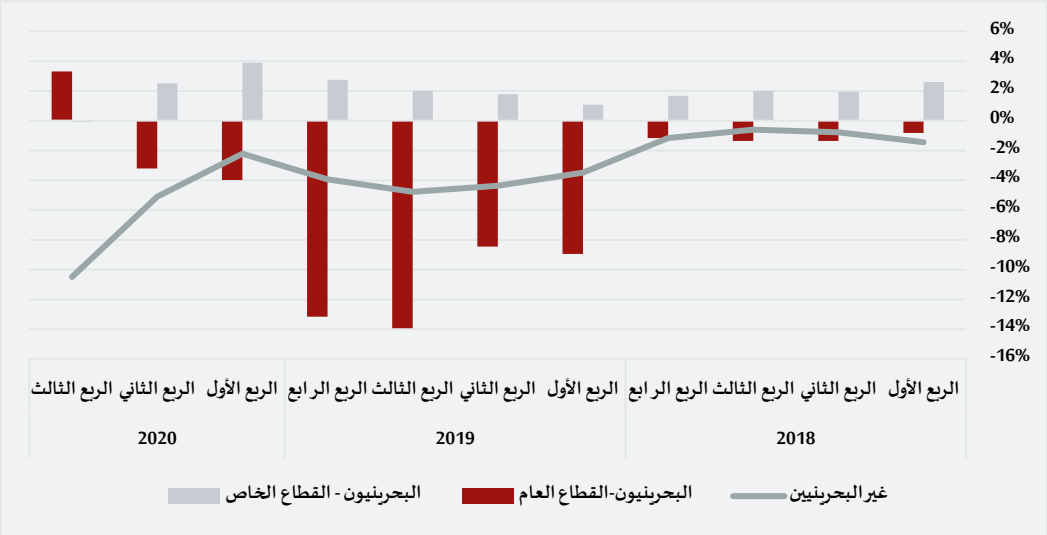

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

وعلى صعيد آخر، وفي إطار الإجراءات المتخذة للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) ودعم العمالة البحرينية، استحدثت هيئة تنظيم سوق العمل آلية جديدة لاستقدام العمالة من الخارج تتمثل في وجوب نشر المؤسسات الخاصة التي تتقدم بطلب استقدام عمالة من الخارج لإعلانات شواغر التوظيف في الصحف المحلية لمدة أسبوع واحد على الأقل، لإتاحة الفرصة للمواطنين الذين تنطبق عليهم الشروط التقدم وبالتالي تشجيع استيعاب أي فائض في العمالة محلياً. ومع تفعيل هذه الآلية الجديدة منذ 9 أغسطس حتى منتصف ديسمبر 2020، تم الإعلان عما يزيد عن 21 ألف وظيفة في المؤسسات الخاصة وبمختلف المجالات، في حين تم إلغاء ما يتجاوز 980 طلب استقدام.

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

- جاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية عربياً بمؤشر رأس المال البشري 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي والذي يركز على قطاعي الصحة والتعليم، ويقيس الإنتاجية المحتملة للأفراد المولودين حديثاً عند بلوغهم سن الثامنة عشرة. وحققت المملكة نسبة 65%، كما تعد المملكة من الدول الأكثر تحسناً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى العشر سنوات الماضية.

- تقدمت مملكة البحرين بواقع مرتبتين لتصبح في التصنيف 56 من أصل 167 دولة وحلت في المرتبة الثالثة عربياً بمؤشر الازدهار 2020 الصادر عن معهد ليجاتوم، والذي يقيس مدى ازدهار الدول ضمن عدة ركائز في مجال الاقتصاد، والمجتمع، وتمكين الأشخاص من ناحية الصحة والتعليم. وحققت المملكة المرتبة الأولى عربياً و21 عالمياً بركيزة "رأس المال الاجتماعي". كما حققت المملكة مراتب متقدمة في عدد من المؤشرات الفرعية الأخرى منها "مشاركة القوى العاملة" حيث حلت في المرتبة الثانية عالمياً، وحصدت المرتبة الرابعة عالمياً في مؤشر "الأعباء التنظيمية" والذي يعكس الوقت والجهد المطلوب لامتثال الأعمال والمؤسسات للإجراءات والمتطلبات الحكومية كاستخراج تراخيص البناء والامتثال الضريبي وغيرها من الإجراءات المتعلقة بالبدء في النشاط التجاري.

- حلت مملكة البحرين في المرتبة الأولى عربياً في مؤشر بازل لمكافحة غسيل الأموال 2020 (Basel AML Index) الصادر عن معهد بازل للحوكمة، حيث يقيِم المؤشر مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ويتضمن 16 مؤشر فرعي تندرج تحت خمسة جوانب وهي جودة إطار مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ومخاطر الفساد، والشفافية المالية والمعايير، والشفافية العامة والمساءلة، والمخاطر القانونية والسياسية.

- تقدمت مملكة البحرين 19 مرتبة لتحل في التصنيف 61 عالمياً من أصل 108 دولة ضمن مؤشر تريليما العالمي للطاقة 2020 (World Energy Trilemma Index) الصادر عن مجلس الطاقة العالمي (World Energy Council) بالشراكة مع مؤسسة أوليفر ويمان (Oliver Wyman). ويقيم المؤشر قدرة الدول على توفير الطاقة المستدامة ضمن ثلاثة جوانب رئيسية وهي أمن الطاقة، والاستدامة البيئية، والتوفير العادل للطاقة والتي احتلت المملكة فيه الترتيب الثالث عالمياً.

- حافظت مملكة البحرين على تصنيفها ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً في تقرير التنمية البشرية لعام 2020 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محققةً المرتبة 42 عالمياً من أصل 189 دولة. ويقيس المؤشر الرئيسي ضمن التقرير مستويات التنمية في مجالات الصحة والتعليم والمعيشة للدول المدرجة. وتجدر الإشارة إلى أن مملكة البحرين حققت تقدماً بواقع 6 مراكز بين عامي 2014 و2019 في المؤشر الرئيسي، كما جاءت في المركز الثالث على مستوى الدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وحصلت مملكة البحرين أيضاً على المرتبة 49 من أصل 162 دولة ضمن مؤشر عدم المساواة بين الجنسين والذي عكس ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في المملكة إلى 45%.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أو إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو الجواهر أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب أو البر أو البحر أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى: وكالتي تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسلية والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية والمنزلية وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2020

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh